

القاضي منه المدين لم يثبت به ايض ولا يجوز للقاضي ان يحكم على
المدعي عليه الا بعد طلب الحكم منه من المدعي **فقوله** ولا يثبت
القاضي ابي لا يجوز له فكذا وكذا المدعي الشاهد لكن يجوز له
ان يوفيه حكمه يشهد **فقوله** وهذه المسألة وهي قوله
المدعي كيف يدعي **فقوله** ساقط في معنى نسخ المدين
استغنا عنها بما فيها ويندب له تدبيرها الى الصلح بوجوه
الحكم لوجه يومها ويومين برضاها **فقوله** ولا يثبت
بالشهادة ازيد الباطن **فقوله** كان يقول ان كسب ما ذكره
من التفتت وانما منه ان يقول لم تشهدت ويستغنى منه
امور انشئ عليه ولا يجوز له ان يصرح على الشاهد ولا يبرهنه
فقوله ثبتت عدالته ويسمى حج عدة باطنا **قطعه** عمل
بشهادته من عرف عدالته ورد الشهادة من عرف فسفه وعل
هذا من القضا بالعلم فيستفيد بصوت الخلق **فقوله**
طلب منه التزكية فاذا ازي الشاهد ثم شهد في رافة
اخرى فبكت شهادته بلا تزكية ان قصرت الزمان والاطلب منه
التزكية ايجز ان لا يكون من المدينين عند القاضي **فقوله**
لصحة بكترة العاشرة خصوصاً في السفر **فقوله** من بينه
بان يفرج كونه ويجوز لوجه ولا يشترط ظهور العداوة ولا يثبت
عداوة الدين فتقبل شهادته المسلم على الكافر **فقوله**
ولا شهادته ولد الولد لو قال وشهادته شخص لبعضه لان اولى
نعم لو ادعى السلطات على شخص بما لبيت المال فيشهد له

٤٤
به اصله او فرجه تلبت شهادته كما قاله الماوردي للمدعي
نه وفيهم من كلفه انما تقبل عليه لكن عمله ما لم يثبت
عداوة واذا شهد لبعضه وعينه فبكت لقبه لانه تفرقت
للصفحة ولا شهادته برشد اصله ولا بتعديل اصله او فرجه
فقوله ما فيه ابي الكتاب قال في شرح الرقوق وغيره ولو حكم
بعضورها ولم يشهد ما قبلها الشهادته والحاصل ان انشا
الحكم بحضورها لا يحتاج فيه الى قوله اشهد بخلاف قراءة الكتاب
فلا بد فيه من قوله اشهد اعلى بما فيه والكتوب اليه يطلب وجوب
تزكية الشهود الحاملين للكتاب **فقوله** وقوله انشأ
ابي اصوات الشافعي رضي الله عنه **فقوله** واشهدت بالكتاب
فالان وفلان ويسوي حتى بعد قرأته على الشاهد من حضرته
ويؤرضه ويقول لهما اشهدا على اني كتبت ان فلان بما سمعنا
منه ويضعان خطها فيه ويدفع لهما نسبي اخرى بلا حتم
لبطالها ويندكر اذ ذلك عند الحاجة اليه واذا انكر الخصم
الخصم ان المال المذكور عليه حكم القاضي به عليه
ان ثبت ان المكتوب اسمه باقراره وبينه ولم يشركه فيه
غيره ولا يثبتت ابي اظكاره اسمه مع ذكره ولا يطلب
من القاضي الكاتب زيادة تمييز له فان لم توجد وفق الامر
الي ظهر حاد صم لوله نهي ما هو المدعي عليه ولا معا
مستة له كمن وضع الدعوى على الحكم عليه ويعني عن كتاب
القاضي ان يشافه وهو في عمله ناجي بلد القاييد بما ذكر